علاقة المثقف العربي بالسلطة وأثرها في الخطاب الفلسفي العربي المعاصر

د. عبد الله محمد الفلاحي(*)

أولًا: شواهد الأزمة بين المثقف والسلطة

١- من المثقف وما هي السلطة؟!

يقصد بالمثقف العربي: هو من يرتفع بمستوى التفكير والوعي الاجتماعي بإزاء هموم الإنسان ومشكلات الواقع العربي وتحدياته، إلى المستوى العقلاني والعلمي عند تناولها أو مواجهتها. ويشمل كل المهتمين والمشتغلين بقضايا الفكر والثقافة والمعرفة ومشاريع النهضة العربية المعاصرة، سواءٌ اتخذ المنهج الفلسفي وقضايا الفلسفة المعاصرة، أو استخدم مناهج العلم والمعرفة والثقافة الأخرى.

والسلطة هي قدرة طرف على فرض تحقيق إرادته ومصلحته على طرف آخر، وهذه القدرة موزعة بصيغة غير متوازية بين الأفراد والفئات. والأداة قد لا تكون من طبيعة السلطة، بل أداة خارجية لتحقيق أهدافها. وقد تكون اقتصادية أو اجتماعية، أو فكرية أو دينية أو سياسية.

كما يقصد بالسلطة: كل المرجعيات التي تمثل قوة في مواجهة العقل أو العقلانية، من شأنها أن تعيقه أو توجهه نحو وجهته، أو طريقة أخرى عندما يريد أن يبرز ذاته المفكرة والفاعلة عند تناول هموم الإنسان العربي الفردية والاجتماعية، أو عندما يقوم العقل المثقف الواعي بدوره في تشخيص مشكلات الواقع وأمراضه، وتحدياته المختلفة، ومن ثم

(*) أستاذ الفلسفة المشارك - كلية الآداب - جامعة إب - الجمهورية اليمنية - ٩/ ١٢ / ٢٠٠٧م.

بيان الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه الهموم أو المشكلات والتحديات بغية الوصول (بطرق علمية وعقلية) إلى الحلول والمعالجات الناجعة لها.

والسلطات عديدة: - كما مر معنا - [سلطة الأسرة - سلطة القبيلة - سلطة المجتمع = (العقل الفردي والجمعي) السلطة السياسية - سلطة النص أو الوحي، سلطة العرف الاجتماعي والعادات والتقاليد، سلطة الموروث الشرعي والثقافي والتاريخي بأشكاله وصوره المختلفة]، أو أية قوى ذات تأثير في حركة العقل والوعي والفكر وانطلاقاته (إيجابًا أو سلبًا) نحو التحرر، والإبداع، والإنجاز، والظهور والإسهام الاجتماعي والحضاري، وكل ما يجعل خطابنا الفلسفي في حالة من الركود، والركون في زواياه المغلقة التي تضعه في دائرة النسيان والضياع، والاغتراب عن واقعه، والذي يفقده دوره، وجوهره بوصفه متميزًا في موقفه عند مواجهة الموضوعات، فيغدوا بإزائها متجانسًا، بل ومتواطئًا معها، ومؤمنًا على كل ما جرى ويجري من حوله. فينشغل التفلسف - مع هذا الاغتراب - بالغايات البعيدة ويمضي في دروب الأزمات التي صنعتها الإجابات الجاهزة، ولم تصنعها أسئلة العقل والفكر الحاضر نفسه. وينقسم المثقفون (أدباء - مفكرين - فقهاء - روائيين - شعراء - فلاسفة) بحسب مواقفهم من السلطة (كما طبقه بعض الباحثين على الروائيين مثلًا) إلى:-

أ) الموالي ولاءً مطلقًا. ب) الاعتذاري. ج) الموالي بتحفظ.

د) الموالي ولاءً نقديًا. هـ) الرافض مطلقًا. و) الانتهازي.

ز) الهروبي المتراجع. ح) المستعدي.

وهم: إما مثقفون حقيقيون: أي موجودون في عالم الواقع، أو سطحيون: يحوزون أكثر من فكرة، وهم الظاهرون في عالم الكتابة والغائبون عن عالم الواقع.

ويضرب الباحث - كذلك مثلًا - على الموالي النقدي، (بالمثقف أو الكاتب أو الروائي الماركسي، والذي قد تكون علاقته ولاءً نقديًا، أو الرافض القاطع أو الموالي المطلق، في ضوء التجربة الناصرية. فبعض منهم تجنب السياسة مطلقًا، فكانت شخصيته وفكره في عمله الفكري أو الروائي هروبيًا، أو رافض للنظام، أو مؤيد له تأييدًا نقديًا. في حين أننا لا نجد كاتبًا أو روائيًا (إسلاميًا) مؤيدًا (لعبد الناصر) - ويتداخل مع الاعتذاريين = (المثقفين

الموالين ولاءً نقديًا)، أو ولاءً مطلقًا. كما أن المثقف المستعدي The antagonized intell. هو بالضرورة مثقفًا مواليًا نقديًا، بل قد يصل إلى حافة الرفض المطلق للنظام أو الواقع. وهناك من المثقفين: (روائيين أو غيرهم) من يكون موقفهم ضبابيًا من النظام، أو يظهر باحتجاجات غير واضحة المعالم، ولكن إذا تم فرزه، فسيدخل في واحدة أو أكثر من المجموعات السابقة لتداخل الخصائص[1].

إن هذا التقسيم قد حددته جملة من الاعتبارات ذات الصلة بطبيعة علاقة المثقف بالسلطة:

أولها: المجاملة الشخصية بين أية سلطة سياسية -(بوصفها النموذج الحاضر والمتفاعل) - المباشر مع المثقف - وأي رمز من رموز الثقافة الذين حازوا قدرًا كبيرًا من الشهرة، فالرئيس مثلًا لا يعرفه، لكنه يقابله، لأنه مثلًا مشهورًا، وإلا فسيكون حاله كما لو أن (جان بول سارتر) زار دولة ما، ولم يقابل رئيسها.

وثانيها: أن السلطة في أحسن الأحوال تمثل لغزًا يمكن تصوره على شكل مؤسسات وهياكل موضوعية، ضحاياها المثقفون ومناهضوها الأبرار، لا تمسها أيديهم، ولا تنتقل عدواها إليهم وهي تجري في دمائنا الزكية.

وثالثها: أن بعضًا من المثقفين الذي يعدون أنفسهم شيئًا هم يريدون السلطة فقط، وهم مليئون بالأحلام الكبيرة، لذا فهم في محاولتهم التصدي أبدًا للسلطة القائمة يظنون أنهم أوصياء بالقوة أو بالعقل على ضمير المجتمع، لكنهم لا يكونون كذلك إلا إذا كان الضمير الجمعي معاديًا للنظام القائم.

ورابعها: إن البعض منهم ما زال ملتزمًا بالتقاليد المعروفة، وهي التقاليد الثقافية التكنوقراطية، أو العدائية التي ينطوي تحتها أكثر المثقفين عبر التاريخ، وإن من تلك الشخصيات من عمل مخبرًا للسلطة، ودافع البعض الآخر عن قمع السلطة للمثقفين إلى حد اعتقالهم وسجنهم، وأبرزها المواقف الدفاعية عن المصالح المادية والسياسية وتثبيتها. وأن

(١) د. سماح إدريس، المثقف العربي والسلطة، ط١ دار الآداب، بيروت، ١٩٩٢م، ص٦٦، ٦٧، وهو في الأصل أطروحة دكتوراه.

اهتمامه بالفكر غير مدفوع بحس نقدي وإنما بحماسة رجل البوليس (الأمن) وتحويل أداة النقد إلى أجهزة تبرير عقائدية، ومؤسساتية، ومن ثم لا مكان للنقد ولا مكان للمثقفين (نموذج توفيق الحكيم) في إقراره بمسؤوليته الشخصية في تشجيع سطوة الناصرية. بقوله: «إن الدساتير لا أهمية لها قياسًا بالثورة المباركة» ثم اعترف أن إهمال الشكل أدى إلى المساواة التي حدثت[١].

وخامسها: أن المثقف الاعتذاري، أو المؤيد للسلطة بتحفظ، عملا كذلك أحيانا على ترسيخ أقدام القمع والفساد، وذلك بتجنبها فضح عيوب السلطة وأخطاء النظام، وتبرير إبقاء الانتهازيين في موقع ثقافي، ما دام يحترم النظام الوطني (الثوري)، وتبرير عزلة القائد عن الجماهير، وغض النظر عن بعض الأعمال الاستخبارية لقيادات السلطة الثورية.

إن تقلد بعض المثقفين مهام السلطة في بعض الوظائف يجعلهم يقدمون الأعذار للمؤسسة السياسية الحاكمة، وتبرير أعمالها حتى وإن كانت من وجهة نظره خاطئة، وممارسة السلطة كذلك عبر الارتباط بالقوى السياسية المعارضة، (غسان سلام نموذجًا). وقد تابع الباحث - كاتب السطور - مقابلة تلفزيونية مع مثقف آخر، وله شأن كبير في الساحة الثقافية (من الأردن) في قناة البحرين في ٢٠٠٠/٧/١٥م وكان يشطح وينطح في نقده الأوضاع السلبية للواقع العربي دون استثناء، ثم أشار إلى السلبية في أداء المثقف العربي بصددها. وعندما سأله أحد الحاضرين عن سر سكوته عن مثل هذا النقد حين كان وزيرًا للثقافة؟ أجاب طبعًا وبالأسلوب التبريري «أن طبيعة الوظيفة تفرض نوعٌ من المجاملة أو السكوت لاعتبارات خاصة بالوظيفة وبطبيعة توجه النظام السياسي القائم»[٢].

وسادسها: إن ارتباط بعض من المثقفين في السلطة تقوض المفهوم الذي دأب عليه هذا المثقف وهو ممارسة الوعي النقدي لحساب المضطهدين بغية انتشالهم، وأن الممارسات

---

(١) أيضا، ص٢٧٩، ٢٨٠.

(٢) من مقابلة مع وزير الثقافة الأردني الأسبق، في قناة البحرين الرسمية، بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٥م، ضمن أمسية ثقافية. وقارن: توفيق الحكيم، وثائق على طريق عودة الوعي، ط دار الشروق، بيروت، ١٩٧٥م، عن: سماح إدريس، المرجع السابق، ص٢٨١.

اللاحقة تخفي الشعور بالتفوق والتواضع الكاذب، بأنه وحده القادر على اكتناه المثل العليا للعدالة في المجتمع كله. وأن ما فعله هو وسيلة لتثبيت سلطته الثقافية تجاه سلطة الدولة التي تدعم العلم بالكل، وتجاه المثقفين المجاهرين بالأيدولوجيا المغايرة له، أو لحزبه، وتجاه الجماهير الشعبية الوطنية ذات الثقافة المحدودة.

وسابعها: أن مواقف المثقفين السلطوية تتأثر إلى حد بعيد بالسياسة القمعية التي تمارسها الدولة، أو تعيد إنتاجها وأدواتها، طالما والمثقف محجم عن الشروع في الديمقراطية الذاتية، وقلة هم من تدعي الديمقراطية الذاتية وتمارسها، وتؤمن بأنها ليست وحدها مصدر الحقيقة (إن لم يكن بالفعل فبالقوة).

وثامنها: تسلط الدولة على عقول بعض المثقفين في بعض الحالات لأسباب (الوظيفة) وإيمان المثقف بدوره في دعم مقومات الدولة وأركانها، واعتقاد المثقف بعدم إمكان إثبات وجوده كمثقف عضوي إلا حين يتصدر للسلطة الظالمة.

وتاسعها: دعوة بعض المثقفين إلى ممارسة المثقف للدور الإصلاحي السياسي والاجتماعي، وبالوقت نفسه، يجاهرون القول بأهمية السلطة، وأنه لا غنى للوطن عن سلطة ،- وكما يقول (رفيق خوري) - على الدولة أن تخلي بين الشمس والمثقف[1].

٢- أزمة العلاقة بين المثقف والسلطة:

إن المعطيات التي تشير إلى أزمة الفكر العربي المعاصر والتي تعبر عن أزمة المجتمع العربي هي معطيات مهمة ومعقدة، تتضارب فيها الاتجاهات والمنطلقات حسب المرجعيات النظرية والخلفيات الأيديولوجية، وقد تجلت مسؤولية الفكر الفلسفي العربي المعاصر في تشخيص هذه المعطيات، وما نجم عنها من أزمات متعددة الوجوه والأشكال والصور أو المظاهر، وصولًا إلى وضع التصورات الممكنة لتجاوز هذه الأزمات، متجاوزًا بذلك الخلفيات، والأنماط النظرية الجاهزة لتشريع الواقع، وقراءته في بعديه المكاني والزماني، حتى يظهر بقناعات جديدة تهيئ الطريق للبديل المنشود للمشروع الثقافي أو الفكر

(١) سماح إدريس، المرجع السابق، ص. ص ٢٨٢ – ٢٨٥.

التحديثي الذي يصالحنا مع هويتنا وتراثنا من جهة، ومع الثورة الحداثوية المعاصرة من جهة أخرى[١].

وعود على بدء، فإن الأزمة التي تعيشها الثقافة والفكر العربي المعاصر، هي أزمة الخروج من عجلة التاريخ، وهي أزمة اللانظام في التطور التاريخي، وهي أزمة مفهوم الأمة، أزمة الانفصام !! مابين ذاكرة كينونة عربية إسلامية تفرض نفسها بإلحاح عبر تواصل التراث بمكونات، والمجتمع بتشكيلاته. - أزمة واقع دولة حديثة بدون شروط الحداثة، دولة فقدت صلتها بالماضي والمستقبل، وغير قادرة على الرجوع إلى الماضي إلى مفهوم الأمة، ولا إلى المستقبل، لعجزها عن تحقيق شرط الحداثة. وهكذا أصبح الفكر أو الثقافة منقطعة عن شرطها التاريخي، وإذا أصبح الواقع غير قادر على إنتاج ثقافته، تحرك السياسي بدون قاعدة لثقافة المواجهة. فالثقافة أصبحت في عالمنا ليست عملًا إبداعيًا ثوريًا، بل ملحقًا بواقع مشوه وعملًا تبريريًا، يقوم به المثقف بأحد وجوهه، فعجزت الدولة في تحقيق شروط الدولة الأمة الأساس، وعجزت كوحدة سياسية في تجاوز عتبة الثورة الصناعية الأولى التي أنتجت الأمة، وإزاء فشلها بالنهوض باقتصادها وغرقها في الديون الخارجية، بقيت البنى الاجتماعية منحسرة، في أزمة ماضي وحاضر لا يوفر البديل[٢].

- ومن صور هذه الأزمة: عدم تمكن الثقافة والفكر العربي من الإجابة على ما لا حصر له من المعضلات وبخاصة معضلة الثقافة والفكر الوافد من العالم المتقدم، بسبب تذمر المثقف أو المفكر من غياب مقومات الدولة الحديثة وعوامل نهوضها، مثل: الحرية والديمقراطية، وحقوق الإنسان، ورجوع العقل الجماهيري على نحو متزايد نحو اللاعقلانية (ذات اليافطة الإسلامية) ورفض الدنيوية، وعدم تمكنه من توجيه الدولة نحو التحديث والإبقاء على البنى القديمة على حالها.

- ومن شواهد أزمة الثقافة والفكر العربي المعاصر، عجزه عن تحريك الواقع العربي، (رسميًا وشعبيًا)، من نحو: عدم التفريط بالقضية الفلسطينية والكرامة العربية،

---

(١) بتصرف من: عثمان بن طالب، السلطة والمثقف والمجتمع، (بحث) مجلة الثقافة الجديدة، ط وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء، العدد(٦)، ١٩٩١م، ص٧٠.

(٢) د. سلامة حجازي، نحو مشروع ثقافي عربي، (بحث) مجلة الثقافة الجديدة)، مرجع سابق، ص٥٦،٥٥.

والوقوف بحيرة أمام تراجع الأمة في الدفاع عن وجودها، والصمود في مواجهة تحديات الآخر وطغيانه على أرضنا وحريتنا واستقلالنا، فضلًا عن فشل الدولة في التحديث. ولم يكن أمام المفكر أو المثقف من متطلبات الإبداع والتغيير، بعد أن مارست الدولة كل وظائفها، واختزلت دور المفكر والمثقف بالدفاع عنها، وتبرير سياستها، أو اغترابه عن واقعه، بالتقوقع على نفسه عندما لا يجد مهربًا آخر، أو الهجرة بحثًا عن العزة والكرامة المفقودة.

- كذلك بلغت الأزمة ذروتها، في استمرار تدهور القضية الفلسطينية وازدياد التآمر عليها إقليميًا ودوليًا، وامتداد ذلك إلى ما خلفه تحالف العدوان الأنجلو أمريكي الأوربي والعربي والإقليمي على العراق ١٩٩١م، وتواصل فقدان الثقة في العلاقات العربية - العربية، التي توالى تفاقمها إلى الحد الذي ساعد على ضرب وغزو واحتلال أكبر قطر عربي مرة أخرى في بداية السنة الثالثة من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. وظلت هذه القضية (الأزمة) صرخة مدوية في ضمير الأمة، وتحديات كبرى لتاريخنا العربي المعاصر - تاريخ الأمة المفقودة التي تصارع من أجل ولادة جديدة لهذا التاريخ والذي يشهد المزيد من الأزمات والنزاعات والتمزق والتشتت، والمزيد من التبعية للمستعمر الأجنبي، وغياب أدنى مقومات التوحد والتضامن على وجودها في مكونات الأرض والتاريخ - والثقافة والوجدان العربي[1].

- ومن صور الأزمة وشواهدها: (الشرعية الأيديولوجية) للسلطة: ذلك أن الأيديولوجيا، وهي من صناعة الفكر والثقافة، تستخدم لتبرير شرعية النظم القائمة، أو لتحقيق مصالح فئات مهيمنة، كما وتلازمها شرعية تحرس تجسيداتها وسيطرتها، فلا يطاولها إصلاح، ولا يدنو من قدسيتها رفض، ولكن هذا كان لا بد أن يسقط، إذا فهمنا الأيديولوجيا كنتاج الإنسان للإنسان، وهي ليست نتاج نخبة فتحصر المثقفين، وليست أداة تظليل أو نتاج وعي مضلل، من هنا فلكل إنسان أيديولوجيته، وأن الأيديولوجيا المنهجية هي أيديولوجيات المهيمنة في المجتمع. وقد كانت أيديولوجية

(١) المرجع السابق، ص. ص ٥٦ -٥٩، بتصرف.

دينية، ثم تطورت لتصبح ليبرالية، ثم أيديولوجية اشتراكية، تناهض الليبرالية، ثم عولمية تناهض المذهبية الكبرى في الفكر والثقافة ،- وبحسب تعريف السلطة - بوصفها قوة، أو قدرة طرف على فرض إرادته وأهدافه ومصلحته على طرف آخر، وبوصفها قدرة، تعكس قوة موزعة بين الأفراد والفئات، وتحققها بإرادة متعددة، فإن الأيديولوجيا إحدى وسائل السلطة، أو عامل من عواملها، والتي لها قوة مجتمعية، مؤثرة في جميع البنى الاجتماعية، والقدرة على تغيير الواقع، لكن التغير في الأيديولوجيا سيقوم مقام التغيير في الواقع المجتمعي = (الاقتصادي - السياسي)، أو أداة تنفيذ أهداف السلطة أي كانت. والسائد في علاقة الأيديولوجيا بالسلطة في الواقع العربي هو سيطرة الأيديولوجية على الأجهزة السلطوية، في حين أن المطلوب: إقامة سياسة للأيديولوجيا في المجتمع المدني، بهدف تحقيق حريته، وصولًا إلى اضمحلال سلطة الدولة على الأيديولوجيا، وبخاصة الأيديولوجيا الثقافية[1].

- ومن شواهدها: أن أزمة المثقف والفكر العربي، مبرزة بالأزمة السياسية التي يعيشها العالم العربي. فهذا (غرامشي)، يرى أن خلق ثقافة جديدة، لا يعني الاقتصار على الاكتشافات الفردية الأصيلة، بل البحث النقدي للحقائق المكتشفة، أي حتى تصبح حقائق اجتماعية، وتحويلها إلى قاعدة للأعمال الحيوية وعنصر تنسيق ونظام فكري وأخلاقي، وأن يستطيع جمهور من الناس التفكير بانسجام وحدوي في الواقع الحاضر، هو حدث فلسفي أكثر أهمية وأصالة من عثور عبقرية فلسفية على حقيقة جديدة تبقى ملكًا لمجموعة صغيرة مثقفة[2].

- ويرى (د. عبد الله العروي): أن المثقف العربي يعيش أزمة، ولكنها من نوع الأزمة الذاتية، إلاّ أنها -أيضًا - تدل على شعور الأمة بضرورة النهضة من سكونها، وللمجتمع القدرة على أن يخفف من الأزمة الاجتماعية بدراسة أسبابها، وإظهار سبل

(١) د. غانم الهنا، من أيديولوجية السلطة إلى الدولة، بحث مجلة اليمن الجديد، صنعاء، العدد(٦) يونيو، ١٩٨٨م، ص. ص ١٣،١٩، ٢٦.

(٢) غرامشي، (مختارات) جمع: كارلوساليناري، وماريوسينيلا) ترجمة، تحسين الشيخ، ط١ دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٥م، ص٢٠٦.

الخروج منها، وإما أن يصفها بأنها أزمة ذاتية تهمه وهو يلهي بها ذهنه، وأذهان قارئيه، فيعجز عن توظيفها ،أو الخروج منها.

- وبعبارة (ناجي علوش) أن المثقف يملك قدرًا من الإمكانيات الفكرية ما تؤهله للنظرة الشمولية، وقدرًا من الالتزام الفكري والسياسي ما يجعله قادرًا على الخروج من أزمته الحقيقية أو الوهمية[١].

- ومن شواهد الأزمة: (التصادم والتناقض بين دور المثقف في التعبير وبين السلطة).

- فقد رأت (د. نهى حجازي): أن ما يقرر مدى فاعلية المثقف في المجتمع هو النظام السياسي المهيمن، وطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة، لكن الأنظمة العربية الراهنة، قدمت نفسها على أنها غنية عن دور المثقف، بل أنها ليست بحاجة إلى مثقف مبدع يعمل على تغيير المفاهيم، والبنى المختلفة، بل أنها تكرس القائم - حتى وهي تدعي العمل من أجل التقدم والتطور -، ولا تختلف عن الأصولية التي تحاربها من حيث أنهما يعملان على تكريس ما هو قائم. فالسلطة عندما توطد بنيانها، تعمل بشراسة ضد أي تغيير، وتحتاج إلى مثقفين سياسيين، يروجون لسياستها[٢].

- ويرى (د. هشام جعيط): أن العلاقة بين المثقف والسلطة تتسم بطابع الازدواجية إلى حد كبير، ومبنية على كثير من المركبات أحيانًا، والتمويه أحيانًا أخرى. فأنت ترى المثقفين العرب في كثير من الأحيان يدينون الأنظمة القائمة، باسم قيم حقيقية، مثل: الديمقراطية، وغياب الديمقراطية، وباسم الشعور القومي، ويقدح الكثير منهم في الندوات، بالحكومات والنظم، ولكن من جهة أخرى فالمثقف العربي مبهور بالسلطة إلى حد الهوس، وهو جزء من الهوس الاجتماعي أو الفئات الاجتماعية. والعلاقة - كذلك - غير واضحة، فهو من جهة، له اعتباره في السلطة، ويحلوا له أن يعلب دورًا سياسيًا، ومن جهة، يندد بالسلطة ويشجبها، لكن مع وجودها في ضميره.

---

(١) د. عبد الله العروي، ثقافتنا في ضوء التاريخ، ط١ دار التنوير، بيروت، ب. ت، ص١٧٢، وقارن:ناجي علوش، المثقف العربي والنضال القومي، مجلة الوحدة، ص٦٠، نقلًا عن، د. نهى حجازي، بين نص السلطة وسلطة النص، مجلة دراسات يمنية، صنعاء ، ع(٣٧)، ١٩٨٩م، ص٢٨٢.

(٢) د. نهى حجازي، المرجع السابق، ص ٢٨٢، ٢٨٣.

ولما كانت السلطة السياسية هي المهيمنة على الساحة، وتأخذ تقريبًا كل الفعاليات والمجد، وتستحوذ على كل شيء، وتضيق المجال على المثقف، حتى لا يكاد يأمن على نفسه، من هنا خلقت هذه الحالة، أي حالة المقاومة من المثقف للاستسلام، ويستمر بالالتزام بالقيم الفكرية والروحية وبرسالته في المجتمع، وعندئذ يصطدم بغلبة السياسة والسلطة في المجتمع، ويهمش إلى حد الشعور الألم بأنه يصارع المجتمع.

ويرى (د. هشام) أن هذه العلاقة تتباين بحسب طبيعة المجيب عن السؤال وموقعه، وليس بحسب الإشكالية ذاتها. فالمثقف (وهو المواطن العادي) له اهتمامات معرفية أو فكرية يستطيع أن يصوغ من خلالها موقفه:

أ) فالبعض يراها ندية: أو مواجهة للسلطة،- أو يجب أن تكون كذلك -، فحيث لا توجد معارضة، لا توجد ثقافة، = مواقف ثقافية، مع أو ضد السلطة.

ب) والبعض يراها (براجماتية): حيث يستطيع المثقف أن يكون وجوده (إجباريًا) في السلطة، ولكن يبقى مثقفًا يثبت وجوده الثقافي والفكري في مناخ ساهم هو في صنعه أو في إبرازه.

ج) وهناك من يراها متباينة: (سلبًا وإيجابًا)، حيث أن هناك مثقفون: ضمن أناس لهم اختيارات مختلفة، فهم موجودون في الضفة الأخرى من مواجهة السلطة، أو هم فيها، ولكن القضية تصبح في النهاية حرية للثقافة. والأهم كذلك هو في حرية الفكر وحرية الثقافة، بوصفها العامل الذي يسمح بتحديد الموقع، وفي ذات الوقت تسمح بوعي تلك المواقع[1]

- ويثير (د. الأطرش)، إشكالية العلاقة بين المثقفة والسلطة، بوصفها معضلة مزمنة في التراث السياسي العربي، وأن محاولة بعض المثقفين العرب حل هذه المعضلة بطرق عدة، مثل الدعوة إلى الثورة على الأنظمة في البداية، ثم تبني الفكر الانقلابي، ومساندة العسكر في تدمير الحكم المدني، ثم أخيرًا الدعوة إلى تجسيد الفجوة بين المثقف

(١) د. هشام جعيط، ضمن لقاءات فكرية، مجلة الإكليل، ط وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء، العدد(٣،٤)، ١٩٨٨م، ص. ص ١٧٣ -١٨٢.

والأمير، قد باءت كلها - كأدوات في تصنف الأفكار والأفعال - بالفشل. فضلًا عن غياب المنهج العلمي الإمبريقي، أو الدراسة الميدانية، وعدم القدرة على تعبئة الشعب العربي عبر دعم مؤسسات المجتمع المدني، المكونة من الأطياف المختلفة، بكل مظاهر محافظتها، وتخلفها وسلفيتها، وضعف إمكانياتنا في مواجهة أوضاعنا الحقيقية وظروف معيشتنا، وعلاقتنا بالآخرين بأحاسيس واعية[١].

ثانيًا: العلاقة الراهنة بين المثقف العربي والسلطة

١- جدلية العلاقة وتأثيرها بين الإيجاب والسلب:

- في عصر الأنوار الأوربي (في ألمانيا) إبان التناول (الكانطي) للصراع بين الكليات الجامعية. بين كلية اللاهوت وكلية الفلسفة، بحيث مثلت الأولى: السلطة الدينية والمدعومة من السلطة السياسية، والثانية: تمثل البحث والثقافة الحرة، والمتمثلة بالفلسفة المعتمدة على العقل وحده، وليس على سلطة الدين وسلطة الحكومة أو الدولة التي تعتمد عليهما الأولى. فكانت وظيفتها - أي الفلسفة - الرقابة على تلك المؤسسات في الوقت الذي تريد كلية اللاهوت أو السلطة السياسية أن تجعل الفلسفة (العقل) خادمة مطيعة لها، حتى تجرها ورائها، وتخفي نورها، فضلًا عن فاعلية قوانين السلطة السياسية في تقييد حرية الفكر وتكبيل أغلالها. وفي الوقت الذي نجد الفلسفة - بطبيعتها- لا تخضع نظرياتها إلى إرادة حاكم، وإذا خصصت عمليًا لنظرية ما، فيستحيل اعتبارها حقيقية، لأنها مفروضة من إرادة الحاكم. وقد كان للفلسفة بعد ذلك ما أرادت أن فرضت قوانينها على قوانين سلطة اللاهوت الكنسي وسلطة الدولة والمجتمع[٢].
- وفي عصر الأنوار الأوربي (في فرنسا مثلًا)، أبان دفاع (فولتير) عن (كالاس) ومحاولة

(١) عن (د. خلدون النقيب) ضمن تعقيبه على (العولمة في التاريخ) ضمن (العرب والعولمة)، ط٣ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م، ص٤٤٨، ٤٤٩.

(٢) انظر: د. حسن حنفي، الصراع بين الكليات الجامعية عند كانط، (بحث) مجلة الفكر العربي، ط مركز الإنماء العربي، بيروت - ليبيا، العدد: (٢٠)، ١٩٨١م، ص٢٤٩-٢٥١.

إثبات براءة (ريقوس)، عن نموذج لسلوك المثقف تجاه طغيان السلطة وسلطة الطغيان، واعتبرت نموذجًا لعلاقة المثقف بالسلطة، حين نزل إلى الساحة العامة مقرًا للحق ،ودافعًا لشبهه، وأن ما حدث في (ق ١٩م) في فرنسا كان أقوى من حيث المشاركة الواسعة للمفكرين في الحدث، أو من حيث حجم تأثير القضية، مما كان كافيًا لخلق حدث ثقافي جديد في تاريخ الفكر الغربي. ففي نظر المفكر الفرنسي، لا يمكن للنظام السياسي أن يبدو إلا استمرارًا للنظام الكوني، إذ أن تكون هناك سلطة، يكون هناك استعدادًا طبيعيًا لعالمنا البشري، ومن الممكن أن تصبح السلطة عميا، لو أن شأن الناس تُرِك للقدر، أو للرغبات والعواطف التي تعكس فوضى في الدولة وفي الفرد، وضد هذا كانت سياسة المثقف.

وما استفادته الفلسفة السياسية الفرنسية من موقف المثقف، أن الفرد كقيمة أولى: في ذاته، في مواجهة سلب السياسة في ذاتها .والقيمة الثانية: هو السعي الحثيث إلى وضع خط فاصل بين الفرد والسياسة، المواطن والدولة، الشخص والمجتمع، على أساس أن ما هو اجتماعي سياسي، سلبي لما هو فردي وشخصي، أي تأسيس سياسة الفرد ضد سياسة السياسة، أو سلطة الفرد ضد سلطة الدولة والمجتمع، وأن قيمة الفيلسوف – كذلك - هو بناء تفكير لدى الأفراد، يقوم بإزالة الأوهام وتحطيم الأصنام، وقهر الظلاميات. وأول ما يحطمه الفكر عند الفرد، هو وهم السلطة، وأن يظل المواطن عنيدًا في فكره، مسلحًا بالتحدي، والتشكك المستمر، وبخاصة تجاه نوايا ومشاريع وأهداف السلطة الحاكمة[1]. ذلك في الغرب - وفي عصر الأنوار بالضبط- هو سياق طبيعة العلاقة بين المثقف والسلطة. فما هو حالها؟ وكيف تتحدد في تاريخنا الاجتماعي والسياسي العربي القديم أم الوسيط أو الحديث والمعاصر؟.

- ففي العصر الأول من تاريخنا العربي الإسلامي = (القرون الثلاثة الهجرية)، تحددت الصلة بين المثقف والسلطة، بسلطة الأول، وتأثيره على الثاني .حيث كان العلماء، والفقهاء، والأدباء، والمفكرون متحررين، لا يأخذون أية سلطة، أو وظيفة، وكان

(١) د. محمد الشيخ، المثقف والسلطة في الفكر الفرنسي، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩١م، ص.ص١٤- ٣٢.

هؤلاء يُؤْتون ولا يأتون، ويأمرون ويوجهون، ولا يأتمرون، لقداسة مهنتهم، ولعظم رسالتهم في الأوساط جميعًا.

- لكن في عصر التراجع، تحول الكثير من أولئك إلى موظفين، يأخذون رواتبهم من الدولة، مقابل قيامهم بوظائفهم الفكرية والعلمية، وفي مؤسسات دينية رسمية بدأً بالمسجد، ونهاية بالقضاء، ولهذا نشأ تيار فكري يبرر مظالم السلاطين، ويدعو لهم بالنصر، رغم ما يرتكبون من أخطاء وخطايا عظيمة في حق الأمة.

- وينسحب هذا على واقعنا الفكري والاجتماعي الراهن. - رغم التحولات الكبيرة بدرجة من الدرجات - فلقد تراجعت الدعوات المتحررة من أوهام السلطة وذنوبها، والتي برزت على يد الكواكبي، والأفغاني، والطهطاوي، والتونسي، وابن باديس، تلك الدعوات المتحررة من الاستبداد، والرافضة للظلم والقمع[١].

ثم ظهرت أفكار وتيارات فكرية ذات طابع استحيائي - تراجعي مداهن، بحكم المحددات التي أوثقت الفكر والمفكرين، وقيدت عقولهم قبل ألسنتهم. فكانت علاقة الفكر والثقافة بالسلطة رهينة جوانب ومحددات لا يستطيع الفكر معها أن ينطلق إلى ما ورائها. ليجعل من الحقيقة هي السلطة، والسلطة منبثة في كل مكان، وأن العقل منذ أن ولد، وهو يريد آلة تعذيب مسلطة على رقاب الأقليات،- كما يرى (فوكو، وسيرس،) من فلاسفة الألمان -[٢]- وأن فكرنا الديني أو الفلسفي المحافظ، أو الليبرالي عبر رموزه ما يزال يمارس أسلوب التبرير الذي كانت تمارسه الكنيسة للنظام الاستبدادي - الإقطاعي السائد في العصور الوسطى، بل ويشارك فكرنا - السلطة السياسية والدينية - الرأي تجاه الثائرين على الظلم، بأنهم مارقون وملعونون من عند الله، وتسوغ الرضوخ للظلم والرضاء به في الحياة الدنيا بأنه مفتاح رضوان الله بالآخرة - تماما - كما فعلت المسيحية[٣].

---

(١) انظر: د. محمد عمارة، التراث والمستقبل، ص ٢٧٤، ٢٧٥.

(٢) د. محمد الشيخ، وياسر الطائري، مقاربات في الحداثة، ص١٨٤.

(٣) بتصرف من د. محمد قطب، مذاهب فكرية معاصرة، ط ٨، دار الشروق، القاهرة - بيروت، ١٩٩٣م، ص٧٤، وما بعدها.

- وأول محددات هذه العلاقة: في تاريخنا الاجتماعي والثقافي، هي تلك العوامل التي تعيق خلق ضوابط تحدد مهمات كل من العقل العربي والسلطة، من مثل: تمزق أواصر الأمة، وتنازع الطائفية، والعصبية، والعرقية، وحتى تمدن السلطة بكل أشكالها السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية والأدبية والفنية وغيرها، غير متوحدة في صدروها عن العقل العربي، ومدى تأثره بهذه السلطات. فالأوربيون تمسكوا في القرون الوسطى بتراث اليونان واللاتين، تمسكًا جعل الفلاسفة يعيدون - من البداية - خلق ما فعله الفلاسفة الأقدمون، وهو ما لم نفعله نحن مع فلاسفة العرب والمسلمين. - وبتعبير (د. عبد الأمير الأعسم)-: بل وجدنا أن الهوة عميقة بين الفلسفة العربية الإسلامية، والفلسفة الأوربية، وفات جميع المعنيين بالفلسفة، أن الفلسفة الأوربية إنما هي وليدة تأليف ومنحنى جديد، لقراءة التراث الأوربي القديم والوسيط على نحو يساوق أحكام الصلة بين العقل والسلطة[1].

- وثانيها: ترسيخ فكرة السلطة في إرثنا الثقافي والاجتماعي، ذلك أن مجتمعنا العربي في أصله: إما زراعي، وإما قبلي، وفي كلتا الحالتين يكون مجتمعنا تقليديًا، ميالًا إلى التقييد الحرفي بسلطة القديم الموروث، والشائع والمشهور، وينظر إلى التجديد على أنه بدعة، وإلى تحدي التقاليد على أنه هرطقة، ولا نستطيع أن ننكر الانهيار التام للسلطة في المجتمع الغربي الحديث - وقد تفكك وأنحل إلى درجة جعلت الكثيرين يشكون من فقدان السلطة حتى في الأسرة التي هي أمرٌ مرغوب فيه إلى حد ما، لكن في مجتمعنا العربي – كما يرى د. زكريا - ما زال للسلطة مجال في السياسة والاجتماع والفكر، ويزيد عما هو مطلوب في عصر يتسم بالتجديد والتغير السريع[2].

- وثالثها: (السلطة الفكرية للمشهورين)، فقد وقع خطابنا الفلسفي تحت تأثير نوع آخر من السلطة تعيق انطلاقه، وهي أشبه بالسلطة التقليدية التي لا تناقش، والذي تخضع له، بناءً على إيماننا بأن رأيه هو القول النهائي الذي يسمو على معرفتنا، وهو

---

(١) د. عبد الأمير الأعسم، مقدمة في عقلانية الخطاب الفلسفي العربي المعاصر، مجلة بيت الحكمة، بغداد، العدد (٣٨)، ١٩٩٩م، ص١٧، ١٨.

(٢) د. فؤاد زكريا، التفكير العلمي، مرجع سابق، ص١١٧.

نوع من الخضوع الاتكالي، الذي ينم عن العجز، والافتقار إلى الروح الإبداعية الخلاقة، ذلك الخضوع الذي حاربه عصر النهضة والتقدم، وحارب كل سلطة عقلية سائدة، وتتركز عناصر السلطة الفكرية على: الشهرة: مثلما كان فكر أرسطو سلطة ومصدر أساسي في المعرفة لمدة (خمسمائة عام) في أوربا الوسيطة.

إن التقادم الذي يحتل مكانة في الثقافة بحكم عمقه في التاريخ، والانتشار الذي يكسب الرأي الثقة الزائدة بزيادة عدد المؤمنين به، والرغبة والتمني، عادة ما يدعم الرأي ويؤيدهُ، إذا اتفق مع الرغبة والأمنيات، ويعارض إذا تصادم مع رغباتنا، ويحبط أمانينا[1].

- ورابعها: ماهية السلطة وتنوع حضورها، وتوحد موقفها من الفلسفة.

فإذا كانت الكتابة في حد ذاتها سجينة شبكة معقدة من العلاقة السلطوية، فإن الفلسفة بخاصة تقوم على مصارعة عقلية لاستبداد هذه الشبكة، لأنها الحرية،= (حرية الفكر - حرية الكلمة - حرية الحياة والموت)، فهي دائمًا قنبلة قاتلة، والقاتل هو مجموعة من المعطيات المختلفة، تارة علمية وتارة سياسية وأخرى دينية، ولكنها ترتدي ثوب معقولية الفكر، ومنطق الواقع، فباسم العلم الرياضي يتم إعدام الفلسفة، لأنها حديث لا طائل منه، وباسم السلطة السياسية أو الدينية يحاكم الفيلسوف، لأنه مفسد للشباب، والهدف من قتلها وإعدامها هو محاولة لإعدام الحرية. كما أن ماهية السلطة معضلة تثير الخلاف، وحضورها في كل حقل اجتماعي، وكل نسيج عقلي داخل كل العلاقات. والسلطة متنوعة داخل مجموع المؤسسات البنى الاجتماعية، ومتشابكة داخل النسيج الاجتماعي،- وكما يرى (فوكو)- فهي ممارسة قبل أن تكون جهازًا أو مؤسسة، فتأخذ شكل الصراع المتقلب والمستمر في آنيته، وهذا الصراع ينتج أجهزة قمعية وعقلية تحاول السيطرة على هذه الصراعات وهي متنوعة داخل القبيلة، وداخل المجتمع، تقوم على القهر والرعب والعنف، وتمارس مع احترام القوانين الشرعية، وضد كل مبادرة لحرية

(١) أيضًا، ص. ص ٨١-٩٢.

الفرد في التعبير ،والتفكير، والرأي، والتقدير، وتحويله إلى وسيلة أو أداة في أي مشروع يراد تمريره، دون استشارته أو معاملته، كفرد حر في تصرفاته، كما تقوم على جدلية الحرية والعنف والقسر بنوعيه الأيديولوجي، والعنيف[١].

- وخامسها: ممارسة السلطة الوصاية على المثقف. وهذه السلطة قد تكون سياسية، أو أيديولوجية حزبية حاكمة، وتمارس كل سلطاتها على المثقف أو الأيديولوجيات المعارضة، وذلك بوضع خطوط حمراء لا يمكن للمثقف أو المعارض أن يتجاوزها في تفكيره، فضلًا عن وضع مناهج وأيديولوجيات رسمية تفرض على هؤلاء الالتزام بها، حسب طبيعة الأيديولوجيا الرسمية القائمة. فبعد أن همشت الثقافة الدينية ،وارتفع منسوب الفكر العلماني وازدهر، تراجعت الدولة إلى حد كبير عن القيادة الثقافية للمجتمع، وارتبط المثقفون بالدولة وظيفيًا، وخضعوا لتقلباتها السياسية والثقافية، وارتبطت الثقافة العربية الجديدة بإسلام النفط ووسائل اتصاله[٢].

- وسادسها: الانحطاط الثقافي في المجتمع كمحدد لدور المفكر أو المثقف. فقد رأى بعض الباحثين أن العلاقة العكسية بين المثقفة والسلطة، ترجع إلى أصل تاريخي يؤيدها، وهي تلك الحادثة التي أقدم فيها مثقف عربي على إحراق كتبه، ونتائج دراساته، بحجة أن المجتمع الذي يعيش فيه، بلغ درجة من الانحطاط الثقافي، تعذر معها على المفكر أو المثقف أن يلعب دورًا إيجابيًا في توجيه الأمور، إلى درجة جعلت بعض الباحثين ينادي بوجوب مقاطعة المثقفين العرب للسلطة، لأن السلطة (بنظره) ليست بالمفهومين الوطني والقومي والتقني جيدة، ويؤيده آخرون. وانفرد (سعد الدين إبراهيم) بالرأي المغاير لهم، وهو وجوب مد الجسور بين المثقفين العرب والسلطة، ولكن وفق معايير الصدق والوضوح، وسلامة الهدف، وهذا ما لم يتوافر الآن في محدد هذه العلاقة , وستظل المشكلة مطروحة على أساس ميتافيزيقي يصعب شخصنته في علاقة اليوم[٣].

---

(١) د. فتحي التريكي، الفلسفة الشريدة، ط١ م / الإنماء القومي، بيروت، ب. ت، ص، ٥٦ -٥٩.

(٢) بتصرف من: د. عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف، ص٢٦٨.

(٣) عن د. مصطفى التير الود المفقود بين الباحث وصانع القرار، م /دراسات يمنية ،ص. ٢٧٢-٢٧٧.

- وسابعها: نظرة السلطة التبسيطية للمشكلات المجتمعية. ذلك أن السلطة السياسية في كل قطر عربي تتخذ موقفًا من القضايا والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية الخ، يتسم بالبساطة، أو النظرة غير المعقدة، وتسهيل مهمتها، بحيث ترى - من وجهة نظرها- عدم الحاجة إلى البحث والدراسة، ولذلك ! فهي تصدر قرارات وتصورات حول المسائل المتعلقة بحياة الناس، دون أن تكون مبنية على معطيات ونتائج البحوث والدراسات، رغم قناعة الكثير منهم بدور البحث العلمي، ولكن أهميته متدنية.

ويرجع بعض الباحثين السبب في ذلك إلى حصر الخيارات أمام الباحث العلمي من جهة، وانقسام الباحثين والتنازلات التي يقدمها بعضهم أسهمت في تهميش دورهم من جهة أخرى، ومن ثم لم يتمكن -لا أولئك المتعاونون مع السلطة، ولا الواقعون على الحياد خارج الأطر المؤسسية - من تضييق الفجوة التي تفصل بين الباحث =(المفكر – المثقف)، وبين صانع القرار في بلدانهم[1].

- وثامنها: أسبقية القرار على البحث العلمي، أو عدم الاعتماد عليه. -رغم تفاؤل بعض الباحثين - بالقول « لست أعرف مشكلة اقتصادية واجتماعية، عجز الخبراء العرب عن تقديم حل لها، وأحيانًا أكثر من حل وأكثر من بديل، عبر المئات من الندوات والمؤتمرات العلمية التي تعقد على الساحة العربية سنة بعد سنة، تموج بالمقترحات، والمشاريع والقرارات، حول هموم الوطن وقضايا الإنسان العربي المعاصر ومشكلاته، وتفرز الحلول والبدائل بهذه المشكلات على مستوى من الموضوعية، والنضج والواقعية. إلاَّ أن اللائمة - رغم المبالغة في هذا التفاؤل - تلقى - بنظر بعض الباحثين -، على عدم أخذ السلطات بهذه التوصيات والنتائج، ولا توظف لترشيد القرار، لأن الحالة السائدة في الوطن العربي حالتين: (حالة يسبق فيها البحث العلمي القرار، ولكن لا يؤخذ به كثيرًا، وحالة يلحق البحث العلمي بالقرار، بحيث لا يفيد منه، وهي – كذلك- علاقة معكوسة[2].

---

(١) أيضًا، المرجع السابق، ص ٢٧٤، ٢٧٦.

(٢) أمين عز الدين، هل يتمرد الخبراء العرب، مجلة المستقبل العربي، العدد(٥٧) لسنة ١٩٨٣م، ص١٢٧. وقارن: د. مصطفى التير، المرجع السابق، ص٢٧٢.

- وتاسعها: أسبقية الردود السياسية والجماهيرية والشعبية والانفعالات الثورية على الفكر والثقافة بالمبادأة والأفعال ،-رغم تخلفها عنه في الرؤى والطروحات (العقلانية - النقدية)، والتي شاعت في أوساط النخبة المثقفة في مشرق الوطن العربي ومغربه -، فأوجدت أزمة في طبيعة العلاقة ومحدداتها ألقت بظلالها على الفكر والثقافة العربية المعاصرة، وهي أزمة لا يمكن فصلها عن مؤثراتها الذاتية والموضوعية، التي انتهت بالتجارب السياسية ،والأجوبة الفكرية معًا، إلى متاهات، أسهم البرنامج الغربي في استمرارها و إعاقة الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، فضلًا عن إعاقة العقل العربي عن تحمله مسؤوليته الفكرية والنقدية[1].

- وعاشرها: تبدل المواقف، وتباين الرؤى بين المثقفين العرب داخل السلطة وخارجها.

فالأحزاب ذات الرؤية الأيديولوجية، أو التي لديها نظرية في الحكم والسياسية = (الإسلامية - الماركسية - الليبرالية - القومية ..الخ) مثلًا، قد تجدها تدافع بحرارة عندما تكون في صفوة المعارضة عن حتمية اختلاف الآراء والتوجهات، من منطلق أن ذلك ضروري، لإثراء الديمقراطية، ولكنها تتراجع عن هذه الطروحات، أو تضرب بها عرض الحائط إذا ظفرت بالسلطة، أو فيما بينها، أو داخل أفرادها، وقد تنكل بالقوى والتيارات التي تختلف معها، إذا تمكنت من ذلك[2].

٢- قضايا الصراع بين المثقف والسلطة وآثارها:

أما الجوانب المؤثرة في الفكر أو الثقافة الفلسفية العقلانية، من خلال طبيعة العلاقة بين المثقف والسلطة أو محدداتها، فيشخصها الخطاب الفلسفي العربي المعاصر، بتلك القضايا التي يختلف عليها أو تتصادم فيها الثقافة والفكر مع السلطة بكافة صورها. سواء القضايا المطروحة في الفكر والثقافة أو في الفكر السياسي، أو القضايا التي ما تزال محل جدل حول تبنيها من عدمه. وتتصل بمبادئ التحديث، ومقومات النهوض بالمشروع الحضاري العربي المعاصر، ومنها:

---

(١) د. علي حسين الجابري، إشكالية الحرية في الفكر العربي بين أزمة الديمقراطية، وغياب العقلانية، ضمن مكانة العقل العربي، مرجع سابق، ص ٣٤٦.

(٢) د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية، م/ المستقبل العربي، ع/٨٠ / ١٩٨٥م، ص٧٠.

أ) مسألة الديمقراطية وحضورها أو غيابها في التراث السياسي العربي، أو في الفكر السياسي العربي المعاصر. مثل: مفهومها – ومضمونها وهل تمنح أم تنتزع؟ - وكيفية ممارستها، وعلاقتها بالحرية تلك الحرية التي ليس للفلسفة من موضوع إلا هي، ولا غاية لها إلا التحرر، وهو ما يفتش عنه فكرنا الفلسفي المعاصر، - بحسب (د. حسن حنفي) -. والحرية التي يطرح مضمونها وأهدافها، وجوانبها، وكيفية ممارستها خطابنا الفلسفي، يتسم طرحه لها - بنظر (د. هشام غصيب)- بالتهويل، والعمومية، وعدم تحديد نوع الديمقراطية، وعدم تشخيص إمكانيات المجتمع العربي المعاصر. فضلًا عن المتناقضات الجدلية التي تتخذ ألوانًا من الديمقراطية، وتحاول أن تجعلها تتعايش مع أقسى أنواع الاستقلال، والاغتراب، والشقاء.

كما يتصل هذا الموضوع بالمحاولات المستمرة لإجهاض ما تبقى من الديمقراطية العربية في القرن العشرين، ومطلع القرن الواحد والعشرين، من مثل: تبنى الديمقراطية الشعبية التي تعبر عن شعبية السلطة والحاكم ،والتي لم يفسح لها المجال، بسبب ضغط العامل الخارجي، وفرضه البديل في التجربة الدمقراطية التي ترتبط بالليبرالية تدريجيًا من جهة، والعولمة المزعومة من جهة أخرى[١].

ب) استقلال الفكر والثقافة عن السلطة.

فعلى الرغم أن القضية ليست في فصل العقل والحقيقة العقلية والعلمية والفكرية عن السلطة، لكن ما يطرحه الخطاب الفلسفي، أو ما يحاول طرحه هو: مقاومة كل إرادة للقوة التي ترمي إلى الهيمنة. وإذا كان انعتاق الحقيقة، وتحررها من كل سلطة، أمر مستحيل – بنظر البعض – لأن الحقيقة سلطة، فإن الأمل في فصل سلطة الحقيقة عن أشكال الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، والتي تعمل الحقيقة حاليًا في إطارها، حتى لا يلغى العقل، ويتحول النشاط الإنساني الفكري والذهني إلى أسطورة، وتصوف غيبي، وتفكير إيقاني، وتفكير فوقي، تختلط فيه الأيديولوجيا بالنزعة الطائفية، والعصبية القبلية والعشائرية، فيعجز عن تصور المستقبل المشرق الذي سوف يكون جزءًا منه[٢].

---

(١) انظر: د. علي حسين الجابري، المرجع السابق، ص٣٥٦ -٣٦٤.

(٢) بتصرف من: ميشال فوكو، الحقيقة والسلطة، (حوار) من مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، العدد(١)، لسنة ١٩٨٠م، ص١٣٦. وقارن: د. نهى حجازي، مرجع سابق، ص٢٨٤، و ص ٢٨٥-٢٨٧، وص٣٠٣.

ج) حرية الإنسان العربي، بين الحتمية وسلطة القيم والمعايير والقواعد الاجتماعية والسياسية والدينية والتشريعات القانونية. ففي حين يجادل الخطاب الفلسفي العربي عن حتمية الحرية و إقناع السلطة بهذه الحتمية بغية خروج إنساننا من الخوف والإتكالية، التي تشل طاقاته الفاعلة، فإن السلطة تراهن في رفض هذه الفكرة على ضرورة ربطها بالقيم السائدة، والتصورات المهيمنة سياسيًا واجتماعيًا، بوصفها أداة تحديد علاقة الفرد بالمجتمع والسلطة، وأداة ضرورية لاستقرار المجتمع، لاستمرار السلطة السياسية. ولا تقبل السلطة توافق مبادئ الحرية مع القيم السائدة، وعدم تناقضهما في حقيقتهما ومقاصدهما، ولم تقتنع أن الحرية ظاهرة صحية، لترسيخ قيم الديمقراطية، و إيجاد مناخ صحي للابتكار والإبداع، لأن حتمية البقاء للسلطة واستمرارها - بنظرها - مرهون بمصادرة الأفكار والآراء المخالفة، ولم تسلم بأنها مقياس لمصداقيتها من جهة، وشرط للدخول في عصر التقدم من جهة أخرى. فكانت آثارها متجلية في طروحات الخطاب الفلسفي ،والتي تحاول - ربما عبثا - ربط العقل بالحرية، وربطهما بالمصير، والرفض لكثير من المسلمات الكلية المفاهيمية أو الأيديولوجية، والتي لم يتوفر لها المناخ العام أن تمثل سلطة يقودها المثقف ويضغط بهما على السلطة، للتوجه نحو الديمقراطية، والعدالة والمساواة، وحقوق الإنسان، وفق منظورها الإلهي، أو الإنساني، ومن ثم تشيد الكيان الوحدوي على أعمدة وأقواس تمثل الإرادة العامة للشعب العربي[1].

د) عقلنة الخطاب الديني والشريعة الإسلامية ومقاصدها. وهي من أكبر القضايا والجوانب المؤثرة في الخطاب الفلسفي، لأنها تشكل قضية جدلية = (صراعية)، بين الثقافة أو الفكر العقلاني العربي المعاصر من جهة، وبين السلطات التي تمثل مرجعية شرعية،

(١) راجع: د. هشام جعيط، دور السلطة ودور المثقف، عن د. عثمان طالب، السلطة والمثقف والمجتمع، مجلة الثقافة الجديدة، مرجع سابق، ص. ص ٧٥-٧٧، وقارن: محمد بن صالح، دور المثقف العربي والمتغيرات، مجلة الثقافة الجديدة، صنعاء، العدد(٦) لسنة ١٩٩١م، ص١٠٥، ود. عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف، مرجع سابق، ص٢٦٨ والذي يرى أن السلطات في أقطارنا العربية تضع نفسها فوق الحرية والديمقراطية، والحرية هبتها الكريمة للشعب وللأحزاب أو للمنظمات العلمية والفكرية، وتنسى أن هذا حق عام ينتزع منها انتزاعًا إما بفعل الضغط الداخلي، أو هروبًا من الضغوط الخارجية التي تمارسها القوى والمنظمات الدولية، تلوح عليها بلائحة حقوق الإنسان من حين لآخر.

للخطاب الديني من جهة أخرى. من هنا وجد الخطاب العقلاني نفسه أمام مشكلة وأزمة أثرت عليه، من خلال سلسلة التراجعات والاعترافات بالأخطاء السابقة، والتردد كثيرًا في إدراجها ضمن طروحاته وإنتاجاته. وأن تناول بعضًا من قضاياها، فعلى قدر كبير من التحفظ والاستحياء تنتهي بالغموض في أغلب الأحيان.

هـ) وهناك جوانب أخرى، ذات طبيعة جدلية - صراعية - حوارية، بين الفكر والثقافة العقلانية المعاصرة، والقوى والسلطات الاجتماعية المحافظة، من مثل: الحداثة، ومقومات التحديث والإفادة من الفكر العالمي في جوانب المعرفة والعلم والثقافة والتقانة. فضلًا عن موضوعات كبيرة تتصل بالهوية، والقومية، والدولة والوطن، والثقافة، وتباين تصورات المثقفين والمفكرين في كيفية التعامل معها، وتعدد الطروحات المتصلة بها، وتحديد طبيعة العلاقة الجدلية بين مكوناتها من جهة ومكونات الهوية والثقافة العالمية من جهة أخرى. وبعبارة أخرى: جدلية الأصالة والمعاصرة كإحدى المحاور الأساسية في اهتمام الخطاب الفلسفي العربي المعاصر.

٣- سلطة العولمة وانعكاساتها على واقعنا العربي وواقع الفكر الفلسفي بصفة خاصة:

كثيرة هي البحوث والدراسات والمؤتمرات العالمية والإقليمية التي كرست لموضوع العولمة منذ تسعينات القرن الماضي وحتى اللحظة الراهنة، تناولت الجوانب المختلفة للعولمة وأثارها ومخاطرها على نظم الحياة في العالم عمومًا والعالم الثالث بصفة خاصة، ومثلت في العديد منها، ردود أفعال عملية للعولمة في مختلفة بلدان العالم، وحتى الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة - المستفيدة الأكبر والمروج الأكثر للعولمة.

فقد شعر البعض أنه مهدد بوجوده منها، مثل: عمال المصانع الذين تهددهم الشركات العابرة القارات بإغلاقها، ثم نقلها إلى العالم الثالث، ومن المحتمل أن يستمر القلق لفترة. وأما العالم الثالث: فيشعر بخطر العولمة، وبخاصة الاقتصادي منها، بسبب النقص في السيطرة على السياسات الاقتصادية الوطنية. إلى جانب ضعف المنافسة مع الواردات الأجنبية، ولا تعوض خسائر العالم الثالث ما يخصص لها من حصتها في الاقتصاد العولمي. وإذا كان بالإمكان للأقطار العربية الإفادة الملموسة، بفعل التعاون فيما بينها،

واتباع طريق الوحدة الاقتصادية، إلا أن بقاء الوضع على ما هو عليه، يهدد بابتلاع الاقتصاديات العربية كل على حدة في نظام دولي لا وجه له حيث حسابها فيه قليل جدًا ومن صورها:

أ) منظمة التجارة العالمية: وهي تمثل إحدى التحديات الجدية للأقطار العربية خلال الخمسين السنة القادمة. بسبب غياب الرؤية الواقعية لمواجهة العولمة الاقتصادية ! كيف تكون؟ هل بتفكيك أنظمتها الاقتصادية الرعوية الزراعية وإحلال سياسة اقتصادية صناعية بجانب منظومة العلم والتقانة الوطنية؟ أم تقابلها باستهتار اجتماعي اقتصادي؟ لأنه لا يمكن توقع مساعدات عالمية للإصلاح السياسات الداخلية والبنية التحتية ،لتحقيق الإنعتاق المنشود، والوصول إلى الكفاءة، وتجاوز هذه المشكلة، إلاّ بسياسية اقتصادية فاعلة، تستوعب الاقتصاديات العولمية ومتغيراتها[1].

ب) المقاييس والفساد، والمنافسة والعولمة.

وقد استخدمت (مقاييس الجودة) سابقًا، للحفاظ على المنتوج المحلي للمنافسة، ومع ظهور المقاييس المشتركة ستقل فرصة الأقطار العربية - في الاستمرار بهذا الادعاء، كما أنه مطلوب نوع من الشفافية لتخفيض نفقات التبادل مما أضر بالكفاءة الاقتصادية، ونسبة النمو، والتجارة، والنشاط الاقتصادي، وهذا غير متحقق في أقطارنا العربية، إلا بتبني مقاييس عالية وتطبيقها[2] فضلاً عن أن العولمة الاقتصادية أتاحت للكيان الصهيوني تسويق منتجاته في دول العالم، ومنها الوطن العربي، في ظل عجز اقتصادي عربي عن المنافسة، وغياب الرؤية حول ما الذي يمكن إنتاجه وتسويقه.

ج) هيمنة الثقافة العولمية على الثقافات الوطنية والخاصة.

وقد ركز الخطاب الفلسفي المعاصر في تناولاته الفكرية والثقافية، على مناقشة أثر العولمة الثقافية في الهوية والثقافة الوطنية والقومية في ظل الصراع بين المتغيرين: (الداخلي والوافد)، بصورة كبيرة في السنوات الأربع عشر الماضية عبر الندوات والمؤتمرات والبحوث

(١) د. انطون زحلان، نقل الحساب إلى الألفية الجديدة، ص ١٤-٢٦.
(٢) أيضًا، ص ٢٦.

الفكرية والفلسفية والثقافية أكثر من أي جانب آخر وقد أسهم الكاتب ببحثين في هذا الجانب، الأول: خصص لمظاهر اختراق العولمة الثقافية للمفاهيم القومية عبر الفلسفة التربوية ومكونات الهوية والثقافة العربية المعاصرة، والثاني: خصص للبحث في طبيعة العلاقة بين العولمة الثقافية المعلوماتية العالمية والهوية الثقافية العربية، بين منطق الصراع وجدلية الحوار، في ضوء ما هو واقع وما هو متاح من إمكانيات عربية قادرة على تحويل هذه العلاقة من الصراع إلى الحوار. وقد أشرت العديد من هذه الدراسات جملة من تحديات العولمة الثقافية أبرزها:

١- امتلاك العولمة الثقافية المهيمنة عنصري: (التكامل، والتجانس)، فضلًا عن السرعة في التجارة- السفر- الاتصالات والابتكار، وسباق المائة متر قد يتكرر على الدوام، بغض النظر عن عدد المرات، وكذا التوازنات- التوازن التقليدي بين الدولة القومية واستمراره، من مثل: احتواء العراق في الشرق الأوسط، وتوسيع حلف الناتو في أوربا الوسطى، والتوازن بين الدولة القومية والأسواق العالمية، وبين الأفراد والدولة القومية، وبين الثقافات الوطنية والثقافات العالمية[١].

وهذه التوازنات تنطلق من مفهوم العولمة الحالية، بوصفها الوحدة المتناغمة للعالم، عن طريق مساهمة كل الثقافات كهدف أسمى لها. في الوقت الذي أشرت الانقسام المتنامي بين الشمال والجنوب الناتجة عن وحدة إمبراطورية مسطحة تطمح إلى القضاء على تنوع الحضارات وعطاءاتها، من أجل فرض جهالة المدعين السيادة على كوكبنا الأرض، من خلال: اقتصاد السوق اللامحدود الذي يستهدف الزيادة في الأرباح، واتساع الهوة داخل البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء. وهو ما أشرته الدراسات الاقتصادية أو الثقافية العربية والأجنبية والتي منها دراسة: (روجي جارودي)[٢].

٢- اختراق العولمة الثقافية لمكونات الهوية والثقافة العربية والإسلامية، من خلال

---

(١) باول أ. كونتير، نزال بين توجهات العولمة، تر: شهدت العالم، م/ الثقافة العالمية، الكويت، العدد(١٠٢)، سبتمبر ٢٠٠٠م، ص. ص ١٩-٢٠.

(٢) انظر للمزيد من التفاصيل، روجيه جاوري، العولمة المزعومة، ص.ص١٥-٤٨. مثلًا.

وسائطها وعبر منافذ الفلسفة التربوية والمناهج الدراسية، والبرامج الثقافية، ووسائل الإعلام والاتصال والمنظومة المعلوماتية، ومن هذه المكونات التي تعرضت للاختراق: الشخصية العربية، الفكر السياسي العربي، الوعي القومي، الوعي الديني، التاريخ العربي وتزويره، تهميش الثقافة الوطنية، والتنشئة الاجتماعية، والفكر الوحدوي العربي، وتشويه التراث العربي... إلخ. فضلًا عن محاولة تدمير القيم الاجتماعية والأخلاقية، ومحاولة إحلال القيم الاستهلاكية، القيم الفردية المادية، الشهوات الجسدية، الأنانية والفردية، النظام الاجتماعي، العلاقات الأسرية ونحوها[١].

٤- تحديات الثورة المعلوماتية:

أ- وتتضمن أولى هذه التحديات، المصاحبة للثورة المعلوماتية: التقانة الحيوية = (البيوتكنولوجي) ذات الصلة بتطور علم البيولوجيا الجزئية، والمعالجات الجينية للأطفال والاستنساخ البنائي والحيواني، الذي بدأ يمتد إلى الإنسان، والهندسة الو راثية، التي مثلت ثورة في عالم الزراعة والإنبات، وزيادة الإنتاج وتحسينه، وسلامة الأغذية وحفظها والمنافسة الدولية فيها، والتنوع البيولوجي في البذور والنباتات المعدلة جينيًا وخلافها[٢].

ب- وأما ثاني هذه التحديات: الانفجار الضخم لتقانة المعلوماتية، والاتصالات الجديدة، بوصفها الوجه البارز للعولمة المعلوماتية. ففي جانب منها يظهر النظام الإعلامي الجديد، حيث تؤكد الدراسات أن النظام الإعلامي العالمي الراهن يتسم بالاختلال الصارخ في تدفق المعلومات عبر شبكة المعلوماتية والاتصالية المتقدمة من الشمال إلى الجنوب، والعكس لصالح الدول المتقدمة، وعدم المساواة في موارد المعلومات، ونقص المعلومات عن البلدان النامية، وتحكم الدول المتقدمة في تدفق المعلومات، وعدم وجود قواعد دولية للسلوك المهني، وعدم التوازن في حقوق المؤلف والإنتاج الإعلامي[٣].

---

(١) راجع بحثنا: مظاهر اختراق العولمة للهوية، م/ الباحث الجامعي، جامعة إب، ع(٨)، ٢٠٠٤م، ص.

(٢) راجع للمزيد من التفاصيل، انطون، زحلان، المصدر السابق، ص. ص، ١٤-٢٢ .

(٣) محمد المحمودي، النظام الإعلامي الجديد، ص٣٣٣.

وقد ارجع (جارودي) سبب الاختلال الثقافي والهيمنة الإعلامية إلى حصر مصادر الأخبار في المؤسسات الإعلامية الأمريكية بنسبة ٩٠٪ في عام ١٩٩٤م الأمر الذي جعلها مهيمنة على الإعلام والثقافة، على غرار منظمة التجارة العالمية، وتحويل الثقافة إلى دائرة تجارية بمقابل عجز الميزان التجاري الإعلامي لباقي دول العالم والتي نحن العرب نأتي في أخرها[١].

ج- وأما ثالثها: فهي شبكة الحاسوب والإنترنت، والتحدي يتجسد في هذا الجانب باحتكار الدول الصناعية الكبرى لملكية هذه التقانة، واحتكار إنتاجها، ومن ثم برمجتها واستثمارها بالشكل الذي ينسجم مع مصالحها، بمقابل ضعف نشاط الإنتاج العربي لهذه التقانة، أو استثمارها، أو المشاركة في برمجتها، وحتى اقتنائها وتعميمها على مناحي النشاطات العلمية والتربوية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. كان من نتائجها عولمة أنماط حياتنا المختلفة على وفق ما ترسمه الدول والشركات الكبرى المالكة، واستثمار عائداتها من أموالنا من جهة، وطرحنا في مواجهة مشكلة حضارية شاملة، علينا أن نستعد للتعامل معها بأسلوب علمي متميز. وهو الذي لم يحن أوانه عندنا بعد، لعدم امتلاكنا القدرة على التعامل الجاد والسريع مع هذه الثورة، لا إنتاجًا ولا مهارة تشغيل أو مشاركة فيها، ولا حتى اقتناءً وتوظيفًا لما توفر منها، في الوقت الذي تسير فيه هذه الثورة المعلوماتية بسرعة خاطفة ونحن ما زلنا بين الرفض، أو الاندفاع أو الإحجام في تعاملنا معها[٢].

---

(١) روجيه جارودي، العولمة المزعومة، مصدر سابق، ص٤٧-٥٤ .

(٢) للمزيد، انظر: بحثنا: علاقة العولمة المعلوماتية بالهوية والثقافة العربية ضمن حضارة الأمة وتحدي المعلوماتية،ط جامعة الزرقاء الأردن، ٢٠٠٤م، ص. ص و د. نوري الموسوي، دراسات في قضايا المستقبل العربي، ط بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠م، ص٤٢.